

القبيلة و أزمة المواطنة في المجتمعات العربية

المجتمع الليبي أنموذجا

البروفيسور عبدالوهاب بن خليف

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر «3»

الملخص

تزايد الاهتمام خلال السنوات الماضية، لاسيما بعد الأحداث المأسوية التي عرفتها بعض الدول العربية منذ عام 2011 وسقوط بعض الأنظمة، بدراسة أزمة المواطنة التي تعاني منها المجتمعات العربية. فقد تبين مع مرور الوقت أن المؤسسات الرسمية في الدول العربية لم تنجح في تفكيك أسس المجتمع القبلي بواسطة مشروعها السياسي الوطني، وبالتالي تكريس مبدأ المواطنة وتحقيق الولاء التام للدولة على غرار ما هو سائد في المجتمعات الغربية.

ويعد النموذج الليبي صورة مصغرة لما تعيشه كافة الدول العربية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. فقد قام النظام السابق في ليبيا على أساس ولاء القبيلة للسلطة القائمة، الأمر الذي أدى بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، إلى دخول المجتمع الليبي في فوضى عارمة في ظل غياب مؤسسات سياسية وأمنية وطنية تحظى بولاء المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، القبيلة-الأزمة، المجتمعات العربية، ليبيا.

التقديم

فشلت النخب السياسية الحاكمة في ترقية مفهوم المواطنة في المنطقة العربية لاسيما في الدول، التي مسّتها أحداث ما يسمّى «بالربيع العربي» على غرار سوريا، اليمن، ليبيا... هذه الأخيرة عرفت انقساما اجتماعيا جراء غياب سلطة الدولة والقانون، وبالتالي شعور الفرد الليبي بأزمة مواطنة وفقدان الشعور بالانتماء إلى القبيلة على حساب الدولة، التي لم تعد قادرة على حماية أمنه وممتلكاته ومكتسباته.

إن تكريس مبدأ المواطنة داخل المجتمعات العربية هو الأساس الذي يقوم عليه مجتمع الدولة. فبعد أكثر من نصف قرن من الزمن، شهدت المجتمعات العربية تحولات عميقة على المستويين السياسي والشعبي، لم يواكبها تطورا على مستوى المواطنة.

وإذا عدنا إلى النموذج الليبي، فقد اعترضت مسيرة التأسيس لعملية الانتقال الديمقراطي تحديات كبيرة في ظل الانفلات الأمني وغياب سلطة الدولة منذ عام 2011، بالرغم من وجود المؤتمر الوطني العام، أي البرلمان والحكومة المنتخبة. لكن تطور الأوضاع السياسية والأمنية، أدى إلى الانقسام الاجتماعي بأبعاده القبلية والأمنية في المشهد السياسي الليبي، خاصة بعد الشرخ السياسي، الذي تسبب فيما بعد في وجود برلمانين وحكومتين في شرق وغرب ليبيا.

لكن مع تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي ترأسها "فايز السراج"، فإنها ستسعى إلى مواجهة التحديات المختلفة المحدقة بالدولة الليبية، لاسيما الأمنية منها في ظل تمدد الجماعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم "داعش" الذي يتواجد خاصة في الهلال النفطي في شمال البلاد.

1- الإطار المفاهيمي للمواطنة

يعني مفهوم المواطنة التمتع بالحقوق المختلفة سواء كانت مادية أو معنوية والالتزام بالواجبات الوطنية، كما أنها تمثل الشعور بالانتماء والولاء للوطن والدولة، التي تعد مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الحقوق العامة للمجتمع، كما أن المفهوم الحيوي للمواطنة هو أشمل من الولاء للعشيرة أو القبيلة أو الطبقة... بل يتجاوز الولاء لهذه الأطر الضيقة، ليرتبط بالوطن الأم⁽¹⁾.

من الناحية اللغوية يعني الوطن مكان الإقامة والحماية للفرد، ومن الناحية السياسية، يعرف على أنه صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات، التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن، وعلى أنه يدل على مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني (الدولة) الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة.

إن مفهوم المواطنة يعني علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون أية دولة، وما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق في ظل دولة القانون.

إن تحقيق صفة المواطنة في ظل الدولة، يعني أن المواطن في هذه الدولة، يتمتع بحقوق مختلفة سياسية، قانونية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية.

يقوم الدستور على أساس توافق مجتمعي في الدولة، ويكون عبارة عن عقد اجتماعي، يمثل مصدرا للحقوق وحاميا للواجبات بالنسبة لكل مواطن يتمتع بجنسية هذه الدولة، دون تمييز عنصري أو عرقي أو طبقي.

تعرف عملية التغير الاجتماعي في المجتمعات العربية نوعين من العمليات، فإذا كانت العملية الأولى تسعى للحفاظ على الوضع القائم وضمان استمرارية النظام الاجتماعي، بما يتماشى والتحول التي يعيشها الواقع الاجتماعي العربي، فإن العملية الثانية، تسعى إلى إحداث تغيير، قد يصل إلى مستوى التغير الجذري⁽²⁾.

إن تجاوز عملية الصراع بين العمليتين داخل المجتمعات العربية يسعى إلى بناء علاقة تعاون تربط بين القبيلة والدولة. كما أن هناك من يسعى إلى تجاوز مؤسسة القبيلة وبناء دولة وطنية تقوم على مؤسسات ديمقراطية، تضيف الشرعية على العمل السياسي داخل الدولة.

2- البعد القبلي في المجتمعات العربية

شكّلت مؤسسة القبيلة عاملا أساسيا في قيادة المجتمعات العربية وتحرير شعوبها من الاحتلال الأجنبي. كما لعبت القبيلة دورا مهما بعد استقلال هذه الدول في المحافظة على استقرار المجتمعات العربية.

اختلفت السلطة الحاكمة في الدول العربية في التعاطي مع القبيلة. فإذا كانت قد تميّزت بالحذر والحيطة في بعض الدول على غرار ليبيا، فإنها اتسمت بالولاء على غرار دول الخليج والأردن⁽³⁾.

تعرف القبيلة بأنها «وحدة متماسكة اجتماعيا، ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية»⁽⁴⁾. وتحدّد القبيلة بالرابطة العصبية التي تبرز ولاء

الفرد لجماعته القروية، منا أنها تتحدد بروابط جغرافية واجتماعية وسياسية، التي في تعزيز دعائم النسب الواحد. هذا الأخير يتبلور وتكتمل معاملة من خلال التفاعل والاحتكاك والتقارب، التي تتطور مع مرور الوقت، لتتحول إلى عادات وتقاليد وأعراف تحكم البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي⁽⁵⁾.

كما تعرف القبيلة بالرابطة العصبية التي تحدد بدورها ولاء الفرد لجماعته القروية، كما أنها تتحدد بروابط جغرافية واجتماعية وسياسية، التي تساهم في تعزيز دعائم النسب الواحد. هذا الأخير يتبلور وتكتمل معاملة من خلال عوامل التفاعل والاحتكاك والتقارب، التي تتطور مع مرور الوقت، لتتحول إلى عادات وتقاليد وأعراف تحكم الأبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي لاسيما في أفريقيا، المتمثل في القبيلة والعشيرة.

إن تكتل واندماج أفراد القبيلة الواحدة ويجعلهم أكثر تماسكا وقوة، هو بفعل عاملي الإقليم والقروية، من خلال عمليات المصاهرة بين أفراد هذه القبيلة، و تمتعهم بأرض جماعية، من جهة، وحيازتهم على ملكيتهم العائلية، من جهة أخرى⁽⁶⁾.

تمثل القبيلة المجتمع المحلي الذي يجمع بين مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات روحية عميقة، قد تصل إلى مستوى العصبية القبلية، التي تحقق الشعور بوحدة الجماعة.

يظهر رئيس القبيلة في حالة تعرض هذه القبيلة أو هذه العشيرة إلى اعتداء أجنبي، يهدد كيانها القبلي من قبل قبيلة أو عشيرة أخرى، أو من قبل سلطة مركزية في الدولة التي تنتمي إليها هذه القبيلة.

يتجسد هذا النوع من المجتمع التقليدي الذي تحكمه العصبية القبلية في الكثير من الدول العربية والأفريقية، سواء في شمالها أو جنوبها أو شرقها أو غربها⁽⁷⁾.

يرتبط مبدأ المواطنة ارتباطا وثيقا بالحرية الفردية للمواطن، التي تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما: القسم الأول: الحريات ذات المضمون المادي، وتشتمل الحرية الشخصية بالمعنى الضيق، حق الملكية الفردية، وحرمة المسكن، ثم الحرية الاقتصادية الشاملة لحرية التجارة والعمل والصناعة، أما القسم الثاني من الحريات الفردية: فهو

ما يطلق عليه الحريات المعنوية، وتتفرع بدورها إلى حرية العقيدة، وحرية الاجتماع، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعليم⁽⁸⁾.

وبالإضافة إلى الحريات الفردية، هناك الحريات الاجتماعية، التي تقسم هي الأخرى إلى قسمين منها. القسم الأول، ويشمل ثلاثة فروع هي: الحريات الأساسية، والحريات الاقتصادية والحريات الفكرية. أما القسم الثاني، ويطلق عليه حريات المعارضة، أي بإمكان الأفراد أن يعارضوا السلطة العامة، إذا ما تعرضت للأفراد في مجالات حريات القسم الأول⁽⁹⁾.

3- التجاذبات السياسية بين القبيلة والدولة في النموذج الليبي

إن المجتمع الليبي هو مجتمع قبلي، حيث كان ومازال يضم قبائل عديدة. وكان للحركة السنوسية الليبية قبل الانقلاب الذي قاده "العقيد القذافي" عام 1969، دور بارز في توحيد المجتمع الليبي في ظل أربع مجموعات قبلية كبيرة.

فالنسيج الاجتماعي الليبي هو عبارة عن مزيج من القبائل العربية وغير العربية والبربرية. وتنتشر هذه القبائل في كامل التراب الليبي. ومن أهم هذه القبائل، قبيلة الورفلة الموجودة في شمال، ووسط، وغرب ليبيا. أما قبيلة القذاذفة، التي تنتشر في مناطق طرابلس، وبنغازي، وطبرق، وسرت، وفزان، والزاوية الغربية، ثم قبيلة أولاد سليمان المتمركزة في الجنوب الليبي، وقبيلة البراعة التي تتموقع في شرق ليبيا. وتتواجد قبائل الأمازيغ في جبال غرب البلاد، بالإضافة إلى قبائل الطوارق والتبو، الأولى موجودة في الصحراء القريبة من الحدود الجنوبية لكل من تشاد، والنيجر، والجزائر، ومالي. أما الثانية، تتركز في جنوب وجنوب شرق البلاد⁽¹⁰⁾.

وقد استمرت هذه العلاقة بطريقة أو بأخرى، وظلت تميز المجتمع الليبي، وتمثل إحدى أهم خصوصيات النظام السياسي الليبي إلى غاية سقوطه، بالرغم من تركيز النظام السابق على الأبعاد الأربعة وهي: العروبة، الإسلام، الاشتراكية والجمهورية⁽¹¹⁾.

فإذا كان النظام السابق يعترف بالقبيلة كواقع، إلا أنه يعتبرها نموذجاً مصغراً للأمة، وجاء ذلك في الكتاب الأخضر: «القبيلة رابطة اجتماعية، حافظوا عليها، لكن إذا أدخلتموها في السياسة، فستخرب»⁽¹²⁾.

وعندما جاء النظام الليبي في أعقاب ثورة 1969 التي قادها العقيد القذافي، بقيت علاقة الدولة بالقبيلة مرتبطة باعتبارات سسيو-اقتصادية وسياسية جعلت هذه العلاقة تقوم أساسا على الاعتراف غير الرسمي بدور القبيلة في خلق التوازنات الاجتماعية داخل المجتمع الليبي من جهة، والتوظيف غير المعلن للقبيلة في الكثير من القضايا السياسية آخرها خلال الأزمة الحالية. كما كان للقبيلة دور في مرحلة ما بعد القذافي. أما بعد الإطاحة بالنظام السابق، فإن دور القبيلة تراجع، لكن يبقى تأثيرها قائما في أية عملية سياسية وطنية.

إن العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس القرابة، القبيلة والهوية في ليبيا، تبرز أن الدولة المعاصرة لم تنجح من خلال مؤسسات المجتمع المدني في استيعاب أو إلغاء بصفة كاملة المؤسسات المجتمعية التقليدية ممثلة في القبيلة، وبالتالي فإن الفرد الليبي ما يزال رهين البعد القبلي، في ظل انعدام المواطنة التي ترعاها الديمقراطية ودولة القانون.

عندما جاءت الثورة الليبية في نهاية الستينيات من القرن الماضي، كان الهدف المنتظر منها هو إعلان بداية مشروع الدولة بأبعاده الثلاثة: العروبة، الإسلام والاشتراكية، غير أن الواقع أثبت أن نظام القذافي وظّف هذه الأبعاد الثلاثة من أجل تثبيت دعائم نظامه السياسي وإلغاء صفة المواطنة عن المجتمع الليبي، وجعله مجتمعا تابعا لأطروحات النظام السابق.

إن استمرار البناء القبلي في المجتمع الليبي هو في واقع الأمر نوع من مقاومة الدولة الوطنية الحديثة، وبالتالي مقاومة الوطن والمواطنة، التي تؤدي حتما إلى غياب العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات، وقد تتحول هذه المقاومة إلى نوع من التعايش الحذر بين بنية القبيلة وبنية الدولة، لا تنفي كل منهما مشروعية الآخر.

انطلاقا من أن القبيلة رابطة اجتماعية ونموذج مصغر للأمة كما جاء في الكتاب الأخضر، فإن النظام الليبي يعترف بالوظيفة الاجتماعية للقبيلة، غير أنه لم يعترف بأن تكون لها وظيفة سياسة.

وعليه، فإن الأزمة السياسية، الأمنية والمجتمعية التي تعيشها ليبيا ليست فقط ناتجة عن سقوط نظام القذافي، وإنما تعود بالدرجة الأولى إلى غياب مشروع مجتمع وطني منذ عقود، يجسد التوافق الوطني الشامل.

لقد أصبحت ليبيا - اليوم - أمام معضلة التوفيق بين تجسيد مبدأ المواطنة للفرد الليبي، من جهة، ومسايرة متطلبات الأمن الوطني، من جهة أخرى. وهي معادلة صعبة في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها الدولة الليبية خاصة منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في 23 أكتوبر عام 2011.

لذلك، فإن الالتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية والعمل على تكريسها أكثر من خلال تعزيز دور مؤسسات المجتمع السياسي والمجتمع المدني باعتبارهما يشكّلان دعائم كل عمل سياسي ديمقراطي في أية دولة، بالإضافة إلى دعم الحقوق الاقتصادية والثقافية للمواطن الليبي، وصولاً إلى تغليب منطق الدولة على منطق القبيلة.

إذا انطلقنا من أن تجاوز الأزمة السياسية والأمنية، وحل مجموعة من المشاكل ذات الأبعاد القبلية، والمجتمعية، والاقتصادية والسياسية، فإن ذلك يستدعي اعتماد إستراتيجية وطنية تقوم أساساً على بناء دولة قوية على أسس ديمقراطية من خلال تحقيق المشاركة السياسية، تحقيق التنمية المتوازنة، بناء مؤسسات عسكرية، أمنية وقضائية قوية.

وقد تبين مع مرور الوقت، أن دور القبيلة قد تراجع في المدن، في حين بقيت تحافظ على تأثيرها في المناطق الريفية المحافظة⁽¹³⁾. وما زالت النعرات القبلية تسيطر على كثير من المسؤولين الجدد، بحيث تم إقصاء أتباع قبيلة المقارحة والورفلة من العملية السياسية، بحجة وقوفهم إلى جانب العقيد القذافي، كما قام المؤتمر الوطني العام وهو أعلى هيئة منتخبة بإقرار قانون العزل السياسي تحت تهديد السلاح لإقصاء قيادات ليبيرالية من المشهد السياسي، من بينهم رئيس الحكومة السابق محمود جبريل⁽¹⁴⁾.

4- أزمة المواطنة في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011

في أعقاب سقوط نظام القذافي بعد ثورة 17 فبراير 2011، استمرت التجاذبات السياسية بين السلطة والقبيلة، بالرغم من إصرار النظام السياسي الانتقالي في ليبيا على محاولة تجاوز واقع القبيلة لصالح مؤسسات الدولة، خاصة بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام، الذي تمخّضت عنه سلطة تنفيذية جديدة.

إن استمرار الثقافة القبلية داخل المجتمع الليبي، سيجعل من الصعب إلغاء المنطق القبلي في ليبيا. لذلك، فإن قوة النظام السياسي الليبي، تكمن في مدى قدرته

على استيعاب الأعراف والقيم القبلية وتوظيفها في إطار مشروع نهضوي ليبي يمزج بين الأصالة والمعاصرة ويكرّس التحوّل الديمقراطي وبناء مؤسسات دستورية قوية قادرة على تحقيق المواطنة للفرد الليبي.

إن الخصوصية القبلية في ليبيا، تجعل من الصعب اختراق التعقيدات الاجتماعية للقبائل الليبية، بالرغم من الحملة الدولية الكبيرة التي قادها حلف الناتو ضد السلطة القائمة في ليبيا وتحطيم البنية التحتية للدولة.

ونصل إلى أن خصوصية المجتمع الليبي تتلخص في ثلاثة مستويات سياسية، اجتماعية واقتصادية، نلخصها فيما يلي:

-الخصوصية السياسية: إن المجتمع الليبي يتميز بنظام سياسي مغلق فريد من نوعه في العالم (نظام جماهيري)، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى غياب الديمقراطية ودولة الحق والقانون وانعدام الحريات الأساسية.

ظلت الشرعية الثورية، منذ ثورة الفاتح سبتمبر 1969، التي نقلت السلطة من الحكم الملكي إلى الحكم «الملكي العائلي» باسم النظام الجماهيري وسلطة الشعب، وإلى غاية ثورة 2011، هي المحدد الأساس لسلوك النظام الليبي، وبالتالي فإن انتهاء حكم الثورة في عهد القذافي، فسخ المجال لبروز ثورة جديدة ضدّ ثورة قديمة، لتبقى الشرعية الثورية عاملاً مركزياً في تفسير السلوك السياسي الليبي⁽¹⁵⁾.

ويسعى قادة ليبيا بعد ثورة 2011 إلى إحداث قطيعة تامة مع ممارسات النظام السابق في ظل غياب مؤسسات دولة قوية وتباطؤ في بلورة مشروع دستور جديد يكون بديلاً عن الكتاب الأخضر.

ويظل التحدي السياسي الذي يهدد الدولة الليبية هو إمكانية اعتماد الحكم المحلي الذي يكرس النظام القبلي على حساب الحكم المركزي الذي يحقق الوحدة الترابية لليبية، التي تقوي صفة المواطنة الليبية، التي طالما افتقدها الفرد الليبي.

ستكون عملية بناء الدولة الليبية الحديثة على أساس ديمقراطي يكرس الشرعية القانونية ويرتقي بصفة المواطنة للفرد الليبي، من بين أولويات حكومة الوفاق الوطني.

القبيلة وأزمة المواطنة في المجتمعات العربية
المجتمع الليبي أنموذجا

- **الخصوصية الاجتماعية:** تميّز المجتمع الليبي بالتعدد القبلي، الأمر الذي أدى إلى التخلّف الاجتماعي. وتظل أكبر مشكلة تواجه المجتمع الليبي هو استمرار فوضى السلاح، لأن السلطات الليبية فشلت لحد الآن في بسط نفوذها وسيادتها على كافة التراب الليبي، خاصة وأن المعطيات تشير إلى وجود ما يقارب 2000 ميليشيا عسكرية تضم في صفوفها 100 ألف شخص.

اجتماعيا، تسعى هذه الحكومة إلى الحيلولة دون حدوث انقسام اجتماعي داخل المجتمع الليبي، وذلك لتفادي تحقيق مشروع تقسيم ليبيا.

- **الخصوصية الاقتصادية:** تميز الاقتصاد الليبي بالتخلّف وتدني مستوى المعيشة، بالرغم من أن ليبيا من أغنى الدول النفطية، حيث لم تستغل الطفرة النفطية في بناء قاعدة اقتصادية قوية. فقد كانت انعكاسا واضحا للتوجه السياسي، الذي تبنته النظام السابق. فقد عرفت ليبيا بداية الانفتاح الاقتصادي المحدود مع إعلان ليبيا في 26 مارس 1987، الذي قام أساسا على ما يعرف « بالتشاركية»، وهي عبارة عن إجراء يقضي بالسماح للقطاع الخاص للاستثمار وإنجاز مشاريع ذات رأسمال خاص. مثّلت هذه الصيغة الجديدة في السياسة الاقتصادية الليبية خطوة كبيرة، لاسيما وأنها تتعارض مع أحد أهم المبادئ التي نادى بها الكتاب الأخضر وطبقت في ليبيا خلال السبعينيات والثمانينيات إلى غاية سقوط نظام القذافي وهي سياسة اقتصادية قائمة على أن الليبيين « شركاء لا أجراء».

قامت السلطات الليبية بمجهودات من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وإصلاح القطاع المصرفي خاصة بعد إعلان الزعيم الليبي السابق معمر القذافي يوم 13 جوان 2003، تنفيذ إصلاحات جذرية في الاقتصاد الليبي السابق.

وعليه، فإن هذه المحاولات التي قام بها النظام الليبي السابق، لم تفلح في تحويل الاقتصاد الليبي من اقتصاد ريعي استهلاكي إلى اقتصاد استثماري إنتاجي.

- **الجانب الأمني:** إن الانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا بعد الثورة، أثر سلبا على الاقتصاد الليبي، لأن أولوية النظام القائم هو إعادة الأمن للبلاد. فالثورة الليبية تختلف عن الثورة المصرية أو التونسية، لأنها قامت باجتثاث مؤسسات النظام السابق بالكامل، لتجد قيادة الثورة نفسها من دون سلطة مركزية⁽¹⁶⁾.

وتجد الحكومة الجديدة نفسها أمام تحديات أمنية كبيرة تتعلق خاصة بالعدد الكبير لقطع السلاح والمليشيات المسلحة الموجودة خارج القانون وسلطة الدولة.

5- تحقيق مبدأ المواطنة العربية في ظل عملية البناء الديمقراطي

تحتاج أغلبية الدول العربية إلى عملية بناء ديمقراطي تبدأ بإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة بإمكانها تكريس مبدأ المواطنة داخل المجتمع العربية، التي لطالما افتقدها العرب لأكثر منذ استقلالها، وذلك من خلال تجسيد الشروط الأساسية التالية، وهي:

- تنظيم انتخابات تعددية ديمقراطية تعبر عن طموحات الشارع العربي وتستجيب لانشغالاته اليومية؛

- تجسيد دولة القانون واستقلالية جهاز القضاء من أجل ضمان العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة؛

- فتح وتنظيم مجال الإعلام بمختلف أنواعه المختلفة السمعي، البصري والصحافة المكتوبة.

يمكن استخلاص مبررات الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي من خلال التركيز على عوامل داخلية مختلفة، نلخصها في النقاط التالية:

أ- التوافق بين السلطة والمعارضة لتحقيق المواطنة

يتحقق مبدأ المواطنة في ظل عملية البناء الديمقراطي⁽¹⁷⁾ في الدول العربية، عندما تقتنع النخب السياسية المختلفة داخل الدولة بما فيها السلطة القائمة بضرورة القيام بإصلاحات سياسية دستورية تجسّد التغيير السياسي الديمقراطي⁽¹⁸⁾.

وعندما يحدث هذا الإصلاح السياسي من خلال توافق سياسي بين السلطة والمعارضة على حد سواء، فإن هذا الإصلاح ستكون له انعكاسات إيجابية لا محالة على المستقبل السياسي للبلاد.

ب- أهمية مؤسسات المجتمع المدني في بناء المواطنة في المجتمعات العربية

تساهم مؤسسات المجتمع المدني في عملية التأطير في بناء المواطنة في الدول العربية من خلال الحركات الجمعوية والنقابات ومراكز البحث والجامعات وغيرها.

كما تلعب هذه المؤسسات دورا فاعلا ومستقلا ومؤثرا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين ودعم المشاركة السياسية التي تحقق التوازن السياسي والاعتدال الاجتماعي⁽¹⁹⁾. وقد تساهم هذه المؤسسات في ترقية الحريات والعملية الديمقراطية وتدعو إلى المزيد من المشاركة السياسية. كما تسعى إلى تجسيد الانتقال السلمي للسلطة بطريقة ديمقراطية وبعيدا عن العنف والعنف المضاد⁽²⁰⁾.

تعني عملية المشاركة الفعل الاجتماعي الموجه نحو تغيير الواقع المعيشي لتجسيد مطالب واهتمامات الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع. وتقسم المشاركة إلى نوعين: المشاركة الاجتماعية والمشاركة السياسية⁽²¹⁾.

- يتحدد مستوى المشاركة الاجتماعية من خلال الحركية التي يصنعها الأفراد داخل المجتمع الليبي سواء كانت في إطار رسمي أو غير رسمي. وترتبط عملية المشاركة الاجتماعية بالمنظمات والحركة الجمعوية والنقابات، التي تمثل أطر رسمية غير تلقائية وغير رسمية تلقائية ينضم إليها الأفراد لتغيير واقعهم الاجتماعي نحو الأفضل. وتكون عملية المشاركة الاجتماعية ناجحة ومدعمة لعملية التحول الديمقراطي في مختلف الدول العربية، إذا تم استغلال دور القبيلة التي تمتد تأثيراتها- كوسيط اجتماعي - على بنية العلاقة بين الدولة، من جهة والمواطنين، من جهة أخرى، وهي بالتالي تحدد مستوى مؤسسة الدولة وقدرتها على توجيه وصناعة القرار ومدى تطبيق سلطة القانون على كافة التراب الوطني في الدول العربية خاصة التي تعرف مشاكل أمنية على غرار سوريا، ليبيا واليمن....

- ونعني بالمشاركة السياسية تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك من خلالها أفراد المجتمع الليبي في اختيار حكامه وفي صياغة السياسات العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

يتكرّس دور المجتمع المدني في مختلف الدول العربية من خلال مؤسساته المختلفة عندما يقوم بتفعيل الحياة الاجتماعية والسياسية وتحسيس المواطنين بضرورة

التفكير والتفاعل مع السياسات القائمة والمقترحة في المجتمع وجعلها أكثر واقعية تتماشى ومتطلبات المجتمع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما يساهم المجتمع المدني في خلق بيئة اجتماعية خلّاقة من خلال نشر الثقافة السياسية المؤثرة التي يحتاجها المجتمع في عملية التغيير السياسي.

ج- جدلية الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية في المجتمعات العربية:

يرتبط الإصلاح السياسي بالتنمية الاقتصادية في إطار عملية التحول الديمقراطي. فلا حديث عن عملية تطوير وإصلاح سياسي في الدول العربية دون أن تلازمها عملية إصلاح وتنمية اقتصادية، ولا يوجد تنمية اقتصادية بدون تنمية سياسية، فالأمن يتحقق بوجود تنمية والعكس صحيح⁽²²⁾.

إن الاقتصاد والسياسة متلازمان أي لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد أو العكس، وبالتالي فالعلاقة العضوية بين المتغيرين تفرض الربط بينهما في كل عملية إصلاح من أجل ضمان نجاح هذه الإصلاحات سواء في بعدها الاقتصادي أو السياسي. وهو ما يؤدي إلى استبعاد الدولة البيروقراطية السلطوية، التي لا تتماشى ومتطلبات وشروط الدولة الناجحة.

الخاتمة

نصل إلى أن مشاريع التحولات الديمقراطية في المجتمعات العربية ما تزال في بدايتها في أغلب الدول العربية إن لم نقل كلها، وذلك بالنظر إلى أسباب داخلية تتعلق بأزمة المواطنة التي تعاني منها المجتمعات العربية بسبب عوامل طائفية وعرقية وإثنية وقبلية، تزيد حدتها وقوتها في المشرق العربي عنه في المغرب العربي.

لذلك، فإن عملية إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي القبلي داخل المجتمعات العربية يتعارض مع مشروع إعادة بناء الدولة الوطنية القائم أساساً على الوعي المدني والسياسي.

بناءً على ما سبق، نصل إلى النتائج التالية:

-إذا كانت المجتمعات العربية في المشرق العربي تعاني من الطائفية والدينية، فإن هذه المشاكل لا تطرح بحدة في المجتمعات في المغرب العربي؛

هناك الكثير من القبائل ما تزال تشكل رقما أساسيا في الحياة السياسية في الدول العربية؛

- فشل مشروع الدولة الوطنية في العديد من المجتمعات العربية، أدى إلى انسحاب الكثير من المواطنين من إطار الهوية الوطنية إلى الهوية القبلية أو الأصولية الدينية؛

- عرفت المجتمعات العربية تحديات أمنية خطيرة، وهو ما أضعف القدرة على السيطرة المركزية للدولة، الأمر الذي جعل القوى الاجتماعية والسياسية المضادة في الدول التي مسّها ما يعرف بأحداث الربيع العربي قادرة على توظيف أدوات الاتصال الحديثة لملء الفراغ الذي تخلفه السلطة؛

- ما زالت القبيلة تشكل جزءا هاما في أية عملية سياسية داخل الدولة؛

- إن المجتمعات العربية على غرار ليبيا، سوريا، اليمن مهددة بالانقسات الاجتماعية بسبب غياب سلطة الدولة؛

- تعاني المؤسسات الرسمية العربية من مشكلة الشرعية بالرغم من انتخابها بطريقة ديمقراطية.

الهوامش

1. تتحقق صفة المواطنة في المجتمعات العربية عندما يتحوّل الولاء منالأشخاص إلى المؤسسات والقوانين.
2. نعني بالتغيير الاجتماعي الجذري هو الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى مغايرة تماما للأولى ونعني بها كذلك الثورة.
3. الفرق بين الدولة والأمة هي أن الأولى تشترط السلطة، لكن لا تشترطها الثانية.
4. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 204.
5. نفس المرجع، نفس الصفحة.
6. نفس المرجع، ص 205.

7. نفس المرجع، ص 207.
8. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1990.
9. A. ESMEIN, Eléments de droit constitutionnel, Tome I, Paris, 1927, P 582.
10. G.BURDEAU, Les libertés publiques, Paris, 1948, P.280.
11. 11 - Patrick Haimzadeh, Scrutin sur fond de chaos, Le Monde diplomatique, n°700, juillet 2012, P.12.
12. 12 -John DAVIS, Le système libyen : les tribus et la révolution, traduit par Isabelle RICHET. Paris : PUF, 1990, P.203.
13. أحمد صلاح الدين، ليبيا وتحديات مرحلة ما بعد القبلية في: www.academia.edu
14. الشرق الأوسط، 17 أكتوبر 2013.
15. ما حدث في ليبيا بعد عام 2011، هو جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يدعو لتجزئة المجزأ وتفتيت الدول الوطنية على غرار العراق، السودان، اليمن، سوريا...
16. إن المشكلة الأساسية في ليبيا هي أنها افتقدت خلال أكثر من أربعة عقود لمؤسسات تشريعية وتعددية حزبية ومؤسسات مجتمع مدني.
17. نورالدين زمام، القوى السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 213.
18. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب ت، ص 171.
19. حسنين توفيق، «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية» في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص 714-716.
20. عبد الغفار شكر، اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي في: «الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي». القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 185.
21. المشاركة السياسية هي مؤشر رئيس لقياس مستوى تطور الديمقراطية.
22. إن بناء اقتصاد قوي لأي دولة، يتحقق في ظل دولة قوية قائمة على العدالة الاجتماعية.